إطار تعاون مشترك بين كل من:

إدارة الطاقة (أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء) بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية

و

الاتحاد العربي للكهرباء

و

المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة

إطار تعاون مشترك

الطرف الأول: إدارة الطاقة بجامعة الدول العربية – أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء وعنوانها: القاهرة 1 ميدان التحرير؛ ويمثلها لغايات التوقيع على هذا الإطار مدير ادارة الطاقة المهندسة جميلة مطر.

الطرف الثاني: المركز الاقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وعنوانه: 15 أرض الغولف مدينة نصر القاهرة ويمثله لغايات التوقيع على هذا الإطار المدير التنفيذي للمركز الدكتور جواد الخراز.

الطرف الثالث: الاتحاد العربي للكهرباء وعنوانه: شارع زهران – مبنى 275 عمان – الأردن ويمثله لغايات التوقيع على هذه المذكرة الأمين العام المهندس ناصر المهندي.

مقدمة:

بما أن إدارة الطاقة بجامعة الدول العربية المشار إليها فيما بعد بـ" الطرف الأول "هي إدارة من إدارات جامعة الدول العربية (منظمة حكومية دولية) تتولى الاهتمام بجميع الموضوعات المتعلقة بمصادر الطاقة في منطقتنا العربية ضمن إطار شامل يعنى بالتخطيط المتكامل لهذه الموارد، وتحقيق الاستفادة المثلى من مصادر الطاقة المتاحة، وتنمية استخدامات مصادر الطاقات المتجددة وتطويرها؛ وتهدف إلى تعزيز التعاون والتكامل الاقتصاديين بين الدول العربية وتوظيف الطاقة لخدمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال الاستخدام الأمثل لمواردها والحفاظ على حقوق الأجيال العربية القادمة؛

وبما أن الاتحاد العربي للكهرباء المشار إليه فيما بعد بـ "الطرف الثاني " هو هيئة تضم حاليا في عضويتها 32 عضوا عاملا من مختلف الوزارات والهيئات والمؤسسات العاملة بقطاع الطاقة الكهربائية – كأعضاء عاملين، يمثلون 19 دولة عربية، ويهدف إلى تبادل وتطوير الخبرات بين المؤسسات الأعضاء في الاتحاد والمؤسسات العالمية المماثلة.

وبما أن المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة المشار إليه فيما بعد بـ "الطرف الثالث " هو منظمة حكومية تسعى إلى تفعيل وزيادة الاستفادة من ممارسات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في المنطقة العربية، ويعد الذراع الفني لإدارة الطاقة–جامعة الدول العربية والمجلس الوزاري العربي للكهرباء. في موضوعات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة؛

وبما أن هنالك الكثير من المبادرات الإقليمية الخاصة بالطاقة النظيفة والمستدامة وأهمها الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة والتي أقرتها القمة العربية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في بيروت في كانون الثاني يناير
2019، وتعتبر مبادرة إقليمية تهدف إلى تعزيز دمج حصص أكبر من مصادر الطاقة المتجددة في نظم الطاقة بالمنطقة العربية؛

وبما أن السوق العربية المشتركة للكهرباء؛ والتي تعتبر من أهم مشروعات التكامل العربي هي محور أعمال المجلس الوزاري العربي للكهرباء، وتمثل الاتفاقيتان (الاتفاقية العامة – اتفاقية السوق العربية المشتركة للكهرباء) الأطر التشريعية والقانونية اللازمة لقيام هذه السوق.

وتوطيداً للتعاون المثمر بين الأطراف الثلاثة في تنفيذ الاستراتيجيات المقرة من المجلس الوزاري العربي للكهرباء، وتقديم الدعم الفني للدول العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة وتنفيذ برامج وأنشطة كفاءة الطاقة؛ ودعم مشروعات الربط الكهربائي العربي؛

واستناداً إلى الأهداف المتعارف عليها لدى جامعة الدول العربية والاتحاد العربي للكهرباء والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة؛ حيث تقدم جامعة الدول العربية (إدارة الطاقة) الدعم السياسي للمركز الإقليمي والاتحاد العربي للكهرباء؛ ويقدم المركز المساندة الفنية واللوجستية لإدارة الطاقة؛ بصفته الذراع الفني للمجلس الوزاري العربي للكهرباء؛ ويقدم الاتحاد العربي للكهرباء الدعم الفني واللوجستي بصفته هيئة إقليمية تهدف لتبادل وتطوير الخبرات بين المؤسسات الأعضاء في الاتحاد العربي والمؤسسات العالمية المماثلة في قطاع الكهرباء؛

وإدراكاً من الأطراف الثلاثة للأهمية المتزايدة التي توليها الدول العربية لموضوعات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، ودورها المتنامي في منظومة الطاقة تحقيقاً لأمن واستدامة الإمدادات وتلبية الطلب في مختلف القطاعات، إلى جانب الآثار الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يمكن جنيها بفضل نشر تطبيقات الطاقة المتجددة وبرامج كفاءة الطاقة؛

ووعياً بالمسؤولية المشتركة للأطراف في صياغة الأطر الإقليمية المنظمة وتفعيل العمل العربي المشترك في مجالات الكهرباء والطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، وتطبيق ذلك من خلال الدعم السياسي الذي تقدمه الإدارة بصفتها أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء، وكذلك الدعم الفني واللوجيستي الذي يقدمه المركز الإقليمي بصفته ذراعاً فنياً للمجلس في هذه المجالات؛ والدعم الفني واللوجستي الذي يقدمه الاتحاد العربي للكهرباء بصفته هيئة عربية معنية بتطوير قطاع الكهرباء.

وبما أن الجامعة العربية – ممثلة بإدارة الطاقة، والاتحاد العربي للكهرباء، والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة؛ يتشاركون في المواضيع المتعلقة بالمضي قدماً نحو التحول في مجال الطاقة نحو مستقبل من الطاقة الخضراء النظيفة منخفضة الكربون، ويرغبون في التعاون لتعزيز هذه الأهداف والغايات المشتركة في إطار المهام المنوطة بكل منهما والقواعد التنظيمية واللوائح المعمول بها لدى كل طرف.

وبما أن الأطراف الثلاثة تعتزم إبرام هذا الإطار المشار اليه فيما بعد باسم " الإطار" بهدف تعزيز تعاونهم، والاستفادة من مواطن القوة والتكامل لكل منهم مع تجنب تكرار الجهود وتحقيق الكثير من النتائج؛

وعليه، وبناءً على ما ورد؛ وافقت إدارة الطاقة والاتحاد العربي للكهرباء والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة؛ والمشار إليهم بشكل فردي باسم الطرف وبشكل جماعي باسم الأطراف على أساس الثقة المتبادلة وروح العمل العربي المشترك، على التعاون بموجب هذا الإطار على النحو التالي:

المادة الأولى: تعتبر مقدمة هذا الإطار جزءًا لا يتجزأ منه وتقرأ معه كوحدة واحدة ولها قوة أحكامها القانونية.

المادة الثانية: الموضوع والغرض

إن الغرض من هذا التعاون يكمن في توفير إطار عمل للتعاون والتفاهم، وتيسير سُبُل التعاون بين الأطراف لتعزيز أهدافهم، وغاياتهم المشتركة فيما يتعلق بإزالة الكربون من قطاع الطاقة، والاعتماد الواسع النطاق والمتزايد على الطاقة المتجددة في المنطقة العربية؛

ويعكس هذا الإطار آراء الأطراف الثلاثة واعتزامهم التعاون على أساس غير حصري، وهذه الآراء والنوايا المعرب عنها بحسن نية ولكن دون فرض أي التزام قانوني، أو تكبد أي مسؤولية من جانب أي من الأطراف ولا يجوز لأي طرف آخر الحصول على أي مزايا قانونية من هذا الإطار.

كما يهدف إطار التعاون هذا إلى ما يلي:

- إعداد النشرات الإحصائية للشبكات الكهربائية في الدول العربية، من خلال العمل على تبادل أحدث المعلومات والبيانات والإحصاءات الفنية وإصدار النشرات المتعلقة بقطاع الطاقة الكهربائية في الدول العربية.
- إقامة مؤتمرات في المجالات المتعلقة بتنمية وتطوير وتكامل قطاع الكهرباء في الوطن العربي.

- إعداد خرائط شبكات الربط الكهربائي العربي للمشروعات القائمة وتحت التنفيذ والمخطط لها.
- عقد الدورات التدريبية وورش العمل فيما يتعلق بالشبكات الذكية، المركبات الكهربائية وتخزين الطاقة، تقنيات كفاءة الطاقة، تكامل الطاقة المتجددة مع الشبكات الكهربائية، تقنيات تخطيط وتشغيل الشبكات الكهربائية وغيرها.
- كل ما يتفق عليه الأطراف من أنشطة جديدة بهدف تسريع تطبيقات الاستفادة من الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في المنطقة العربية من جهة، والتنسيق مع الحكومات العربية، ومساندة توجهاتها بشأن الطاقة النظيفة واستراتيجياتها وتقنياتها وتطوير قدراتها البشرية والتقنية والإدارية والمعلوماتية من جهة أخرى.

المادة الثالثة: مجالات التعاون

1. يجوز للأطراف استعراض مجالات التعاون بموجب إطار التعاون هذا على أساس سنوي عملاً بأحكام هذه المادة وذلك للسماح للأطراف بالتعامل مع القضايا الناشئة حديثاً في مجال البيئة والتنمية المستدامة.

2. يتفق الأطراف على التعاون في المجالات التالية:

أ. بحث فرص التعاون بشأن وضع خارطة طريق للهيدروجين الأخضر لتيسير تنفيذ الإستراتيجية العربية للهيدروجين تحت رعاية المجلس الوزاري العربي للكهرباء.

ب. تبادل المعلومات الفنية، والمعارف وأفضل الممارسات مثل:(الدراسات الفنية والتقارير التقييمية، والمبادئ التوجيهية، وما إلى ذلك) ذات الصلة بالمنطقة العربية، وتنظيم أنشطة وفعاليات ذات اهتمام مشترك.

ج. تعزيز أنشطة بناء القدرات، وتبادل الدروس المستفادة، وأفضل الممارسات لتعزيز نشر الطاقة المتجددة، في جملة مجالات من بينها، التخطيط طويل الأمد للطاقة.

د. بحث سُبُل التعاون في مشروع سوق الكهرباء العربية المقترح للمضي قدماً نحو إنشاء ممر للطاقة النظيفة لتعزيز الروابط البينية التي ستمكن نشر مشاريع واسعة النطاق للطاقة المتجددة.

هـ. المساهمة في المنابر الدولية والإقليمية لتبادل المعارف ومراكز الامتياز الإقليمية لتيسير تبادل الممارسات الجيدة وتنفيذ المبادرات المتعلقة بالطاقة المتجددة.

المادة الرابعة: تنظيم التعاون

1. يعقد الأطراف اجتماعات ثلاثية منتظمة، وفقاً لجدول أعمال تتفق عليه الأطراف مسبقاً، وذلك لتنفيذ التعاون المتوقع بموجب هذا الإطار وتُعقد هذه الاجتماعات مرة واحدة على الأقل في السنة بهدف:

أ. مناقشة المسائل الفنية والتشغيلية المتعلقة بتعزيز أهداف إطار التعاون.
ب. استعراض التقدم المحرز في العمل الذي تضطلع به الجامعة العربية والاتحاد والمركز في ضوء مجالات التعاون المذكورة في المادة الثالثة أعلاه.

2. تخضع جميع الأنشطة التي يتم تنفيذها لتحقيق الهدف المرجو من هذا الإطار لإمكانية توافر التمويل ولا يلزم أي من الأطراف بتقديم أي أموال للطرف الآخر أو لأي مشروع أو نشاط تعاوني قد ينشأ عن هذا الإطار مالم تتفق الأطراف كتابياً على خلاف ذلك.

المادة الخامسة: التطبيق

1. يتعاون الأطراف على تنفيذ إطار التعاون وفقاً للآلية المذكورة بالمادة الثالثة وبما لا يتعارض مع القواعد والأنظمة المعمول بها لدى كل طرف.
2. إن التعاون بين الأطراف خارج حدود الأنشطة المحددة بإطار التعاون لا يمنع أي طرف من العمل بشكل منفرد مع أطراف أخرى، ولا يوجب هذا الإطار على أي من الأطراف العمل بشكل حصري مع الأطراف الأخرى في هذا الإطار.

المادة السادسة: نطاق العمل

ينظم الأطراف الأنشطة والبرامج والفعاليات المقترحة ويتم ذلك من خلال توطيد التعاون المشترك في مجالي الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بحيث يغطي – ولا يقتصر على – الجوانب التالية:

1. تفعيل الحوار الإقليمي ووضع وتنفيذ ومتابعة سياسات واستراتيجيات وخطط عمل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وبما يتوافق مع أولويات وظروف كل دولة.
2. تقديم الدعم الفني لمساندة الدول العربية لوضع وتنفيذ أهدافها الوطنية في سياق من العمل الإقليمي بما يسهم في تحقيق الأهداف العربية المشتركة، وتطوير المشاريع المشتركة التي تخدم هذا الغرض.
3. المساهمة في تطوير الأطر التنظيمية والتشريعية والمؤسسية والتنفيذية الفعالة للارتقاء بالطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في المنطقة العربية.

4. تنمية وتنظيم السوق العربية للكهرباء من خلال التوصية بالمواصفات الفنية والأكواد وأنظمة الجودة المتسقة إقليميا بما يمكن من زيادة نصيب تقنيات ومنتجات وخدمات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة ويساعد في تكامل الأسواق العربية.
5. تعزيز بناء القدرات وتبادل الخبرات ونشر التجارب الناجحة والدروس المستفادة من الأنشطة والمشروعات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.
6. القيام بأنشطة ودراسات مشتركة تهدف إلى نشر وتطوير كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة وتعزيز العمل الإقليمي.
7. إجراء الدراسات والفعاليات الخاصة بالجوانب البيئية المتعلقة بقطاع الطاقة وذلك بالتنسيق مع إدارة البيئة بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

المادة السابعة: آلية التنفيذ والمتابعة

1. تتحمل جميع الأطراف المسؤولية الفنية المباشرة والإشراف على تنفيذ الأنشطة، بحيث يتم الاتفاق على أساليب التنفيذ قبل الشروع بها ويوثق ذلك بشكل رسمي ويتم تزويد الأطراف بنسخة من العقود والمذكرات اللَازمة.

2. يمثل الأطراف في تنفيذ هذا الإطار كل من:
   أ. الطرف الأول: مدير إدارة الطاقة.
   ب. الطرف الثاني: الأمين العام للاتحاد العربي للكهرباء.
   ج. الطرف الثالث: المدير التنفيذي للمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.

3. تحدد الأطراف ضابط اتصال يكون مسؤولًا عن الجوانب الفنية وضابط اتصال للجوانب المالية التي يتم الاتفاق عليها كتابياً بين الأطراف؛ ويذكر ذلك في كتاب رسمي يوقعه مدير كل طرف ويرسل لجميع الأطراف.

المادة الثامنة: حقوق الملكية الفكرية وسرية المعلومات

1. تعتبر الوثائق والدراسات والمحاضرات والبرامج التي تعد بين الأطراف بشكل مشترك بموجب هذا الإطار ملكاً لهم، ولا يحق لأي من الأطراف:

   أ. التصرف بأي من المنتجات أو المشاريع ذات الملكية المشتركة بشكل منفرد لأي غرض وتحت

أي ظرف بما فيها التعاقدات أو التشارك مع طرف ثالث أو لأغراض التسويق أو العرض دون استشارة الطرف الآخر.

ب. استخدام اسم أو شعار أو أي ما يشير إلى أحد الأطراف في أي من الوثائق أو مقترحات المشاريع أو الاتفاقات والتعاقدات الخارجية دون أخذ الموافقة المسبقة من الطرف الآخر.

2. تعتبر جميع المعلومات والبيانات والدراسات والمشاريع المقترحة المشتركة والمتبادلة بين الأطراف ذات طابع سري ولا يجوز لأي طرف التصريح بها أو إفشائها لدى جهات أخرى دون موافقة الأطراف الأخرى على ذلك.2

المادة التاسعة: القضايا غير المذكورة

يتحاور الأطراف بشكل ودي لحل القضايا ذات الصلة التي لم يتم التطرق إليها في إطار التعاون المشترك هذا، على أن يتم صياغة ما تم الاتفاق عليه كتابة للرجوع اليه فيما بعد.

المادة العاشرة: التعديل

يجوز تعديل هذا الإطار بناءً على موافقة الأطراف، على أن يتم التعديل المقترح كتابة، ويدخل التعديل حيز النفاذ بعد إقراره من الأطراف.

المادة الحادية عشرة: الإطار الزمني

1. تسري أحكام إطار التعاون اعتباراً من تاريخ توقيع الأطراف عليه، وتكون مدته ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد بشكل تلقائي.
2. يحق لأي من الأطراف إنهاء هذا الإطار قبل انتهاء مدته بموجب إشعار كتابي يوجه للأطراف قبل ثلاثة أشهر من تاريخ الإنهاء.

المادة الثانية عشرة:

حرر إطار التعاون هذا من مقدمة وإثنتي عشرة (12) مادة بما فيها هذه المادة وتقع على ثمانية (8) صفحات ومن ثلاث نسخ أصلية باللغة العربية في مدينة القاهرة بتاريخ 1 أكتوبر 2023.

عن إدارة الطاقة بجامعة الدول العربية	عن الاتحاد العربي للكهرباء	عن المركز الاقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة
مدير إدارة الطاقة	الأمين العام	المدير التنفيذي للمركز
جميلة مطر	ناصر علي المهندي	جواد الخراز